فتوى فيمن استأجر لحمل له فوضع الحائط فمات وفيمن مسخ حيوانا او جمادا وفيمن اشترى سمكة من صياد فاندفعت الى البحر

بسم الله الرحمن الرحيم

قال شيخنا العالم العامل العلامة افضل المتاخرين صاحب التقرير والتحرير شمس اعصاره والورع والاصول معدن العقول والمنقول ابو المعالي زين الدين قاسم الحنفي عامله الله بلطفه الخفي وادام النفع به بمحمد واله المجد رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه اجمعين وبعد فان الفقير الى رحمة ربه الغني قاسم الحنفي يقول قد سئل عمن رجل استاجر اجراء يحفرون له مرتبة عمقها قامتان وازيد ليغرس فيها الكرم فانحفرت حائط من حوائط المربعة على بعضهم في حالة الحفر فمات فعلى من يجب ديته او يطالب به المستاجر دفعها او يطالب به الحافرون وما اذا اجيب في ذلك فاجيبت المدة تردي على الحافر مطالبة على المستاجر وعلى الرفقة الدية بحصصهم وتسقط حصة الميت وهذه المسالة على خلاف عندنا فعلم في ذلك فلفظ الرواية هكذا ولو استاجر اربعة نفر يحفرون له بئرا فوقعت عليهم من حفرهم فمات احدهم فعلى كل واحد من الثلاثة ربع الدية وهذا الربع لا نعلم فيه خلافا فعلى هذا ينبغي ان يكون ثلاثة ارباع الدية على عاقلة الحافرين الثلاثة ويسقط ربع الدية وهذا الربع لانه حصل بفعل نفسه وفعل نفسه هدر والله سبحانه وتعالى اعلم فاجيب بصورة في رجل استاجر ثمانية رجال يحفرون له بئرا في رمم عمقها قامتان وازيد ليغرس فيها الكرم فانهدمت حائط من حوائط المربعة على اثنين منهم في حالة الحفر فماتا فعلى من تجب ديتهما او يطالب بها رفقتهما او يطالب بها المستاجر وما اذا اجيب في ذلك وعليه جواب فهو كذلك فهل يجب الضمان بالجواب على احد من ذكر في ذلك كله مطالبة فيه والحالة هذه فالله سبحانه وتعالى اعلم فحشيت ان يفتي جوابي ويظهر هذا للحكام الذين يفتي عليهم بعض الاحكام الشرعية فكتبت الي جانب ذلك الجواب ما صورته الجواب رب زدني علما وبنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب لا نجد دمها ويطالب رفقتها بديتهما فعليهم دية ونصف دية لورثة كل واحد منهما ثلاثة ارباع دية ويهدر ربع هذا تمام ما وقع جوابا فيه عندنا واما المستاجر فلا شيء عليه والحالة هذه والله اعلم وحشيت من اصحاب الغرض الفاسدة انهم يحتجون في مثل هذا لو افتى بذلك المجواب ويقولون قد اجاب فلان في مثل هذا بكذا كما يقولون في احكام باطلة باجماع المسلمين صدرت من بعض الحكام قد تكلم فلان في مثل هذا بكذا فلقت هذا التعليق وضمنته عبارات كتب علمائنا اليمكن القائم لله تعالى من الرد على المبطلين فعبارة التجريد والايضاح والمزيد والمزيد ولو استاجر اربعة نفر يحفرون له بئرا فوقعت عليهم من حفرهم فمات احدهم فعلى كل واحد من الثلاثة ربع الدية وهذا الربع لانه حصل بفعلهم فهو هدر والباقي يعرفونه وعبارة المبسوط ولو كان الاجراء اربعة فوقع عليهم من حفرهم فمات واحد منهم ضمن الثلاثة كل واحد ربع الدية وهدر ربع الدية لان الاجراء ما ضمنوا الا ما تعارفوا عليهم من حفرهم فكان كما لو استاجر اجراء لهدم حائط فسقط حائط المهدم من ايديهم شيء على انسان ضمن الهادم لانه مباشر فكذا هنا والامر بسبب والضمان على المباشر دون المسبب فقد تلف المفتول بجنايتهم وجنايتهم ثلاثتهم من اصحابهم وجنايتهم مهدرة وجناية اصحابهم

عني لا تملك الزوجة التزوج بزوج اخر وان بقي على ذلك سنوات عالم بحمل الميت اذكره اما باجتماعهما على ذلك او بتفريق الحاكم اذا رفع اليه ذلك والحالة هذه والله الموفق قال ذلك محمد بن محمد الطرابلسي الحنفي عفا الله عنه حامدا ومصليا ومسلما ومحسبلا واخذت حكم ولي الولد الذكر من الفتاوي الغاتابية والحكم بعدم انفساخ النكاح قبل ابتاركه من فتاوي البزازي في التنفيذ سيلت عن حاكم في جاطشه في بلد من البلاد ثم رفع حكمه الى قاض مالكي فنفذه بطريق الشهادة على الخط ثم رفع التنفيذ الى قاض حنبلي فنفذه ثم رفع الى قاض حنفي فامتنع عن تنفيذه فهل له ان يمتنع عن تنفيذه او يجب عليه تنفيذه ام لا وما الحكم في ذلك افتونا ماجورين فاجيبت المدة ما يخ الصواب رب زدني علما حكم الحاكم اذا كان مختلفا فيه اختلافا يستند كل واحد من المجتهدين فيه الى دليل شرعي اذا رفع ذلك الى قاض يري خلاف ذلك امضاه سواء كان الحاكم عالما باختلاف العلماء في المحكوم به على ما هو المرجح من المذهب ام لا والطريق الى هذا للحكم وهو الشهادة على الخط وان كان مختلفا فيه فيكون بنفس الحكم ايضا مختلفا فيه فان استفيد القاضي الحنبلي لذلك الحكم واعتباره اياه ما ذكر صار هذا الحكم بمنزلة المتفق عليه ويجب على القاضي الحنفي حينئذ تنفيذه خصوصا اذا تاييد ذلك بامر الامام الاعظم اعز الله تعالى به الدين وقمع به المعاندين والمفسدين والله الموفق وسئلت عن شخص زعم ان شخصا تسلم منه شخصين مسلم وذمي على انه متى لم يحضرهما منه في ليلة او نهار صباح او مساكان عليه احضارهما وبقي اليوم احضارهما ولم يحضرهما انه كان عليه ما يلزمهما بالطريق الشرعي والحالة ان ذلك السائل لم يقصد منه ابدا فهل اذا ثبت المدعي عليها شيئا بعد موتهما يلزم الضامن ام لا واذا قلتم ان الضمان صحيح فهل يلزم بدفع ما يأمن يدفع فهل اذا ثبت المدعي عليها شيئا بعد موتهما يلزم الضامن ام لا واذا قلتم بالزوم فهل فوت المضمون بعد عجز امينه يترتب على الضامن ما يلزم المضمون ام لا وما الحكم في ذلك فاجيبت المدة ما يخ الصواب رب زدني علما نعم هذا الضمان صحيح واذا ما تا لا يلزم الضامن من ما ثبته المدعي عليهما اذا المطالبة بالاحضار بعد الموت غير صحيحة لانها انما تكون في موضع الرجاء لا بعد الموت فلم يكن المطالبة بالاحضار صحيحة فلم يوجد الشرط المقتضي للمطالبة بالمال فلا تتجز الكفالة بالمال والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب قال ذلك محمد بن محمد الطرابلسي الحنفي عفا الله عنه حامدا ومصليا ومسلما ونقلت ذلك من خط المصنف رحمه الله تعالى وقد انتهى كتابته في يوم الخميس المبارك رابع شهر ربيع اول عام ثمان وخمسين وتسعمايه على يد العبد الفقير الحقير المعترف بالعجز والتقصير ابو بكر بن يحيى الرسولي الغساني الحنفي لطف الله به وبوالديه واخوانه وجميع المسلمين اجمعين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

وطالعه المعارف الارجح اتراكي في النقل والخبر ... اهل سلم بعد كونوا كرنا انتقضا وضيعنا ... علموا واشكروا النعم يا اهل مصر قد حسرنا ورخم قصلوا بعضول الزرع من قد غبنا سار قبلي خلق اجالكم عشرة العمر ربا قالبدنا ما قطعتم واويا الا وقد جيته اصبي باقدار لنا انا مدة غيبت عن ذكاركم اسقوني هل عذكم ما عذرنا